

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥٩

في شأن إلحاق طلبة البحرية التجارية بالكلية البحرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤٠ المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٨ بشأن الرابطة وضباط الملاحة والمهندسين البحريين في السفن التجارية ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٥٢ بالألحقة الأساسية للكلية البحرية ؛

وعلى القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من فبراير سنة ١٩٤٩ بإنشاء المدرسة البحرية التجارية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

### قرر القانون الآتي :

مادة ١ - ينشأ بالكلية البحرية فصول خاصة لقبول طلبة البحرية التجارية لدراسة التاهيتين البحرية والهندسية البحرية .

مادة ٢ - يشترط لقبول الطلبة بهذه الفصول الشروط ذاتها التي يقبل بها الطلبة العسكريون بالكلية البحرية مع مراعاة الآتي :

(١) الطلبة الذين يقبلون بالقسم البحري يكونون حاصلين على شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة (القسم العلمي) أو ما يعادلها .

(ب) الطلبة الذين يقبلون بالقسم الهندسي البحري يكونون حاصلين على شهادة الصناعية الثانوية أو ما يعادلها .

ويقرر المجلس العلمي البحري لياقتهم للظية في حدود المستويات الظية للطلبة العسكريين بالكلية البحرية .

(ج) الطلبة الذين يفصلون من الكلية البحرية يجوز قبولهم بالبحرية للتجارية بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الجزية بقرار منه .

مادة ٣ - يحدد وزير الجزية سنويا العدد المطلوب من طلبة البحرية التجارية الذين يقبلون بالكلية البحرية ويجري اختبار الطلبة واختيار العدد المطلوب منهم بمعرفة الكلية البحرية بالاشتراك مع مصلحة الموانئ والمناشر .

مادة ٤ - يعامل الطلبة أثناء دراستهم معاملة الطلبة العسكريين بالكلية وتنطبق عليهم لوائحها سواء من حيث رسوم القيد أم المآكل أم الملابس أم غير ذلك من الأحكام ، كما يخضعون لاختصاص الهيئات التي تشرف على شئون الطلبة العسكريين .

مادة ٥ - مدة الدراسة لطلبة البحرية التجارية ستان ويمتحن الطلبة في آخر كل سنة دراسية في المواد المقررة أثناء السنة ولا ينقل الطالب إلى السنة الثانية إلا إذا نجح في امتحان السنة الأولى ويحدد وزير الجزية بقرار منه مواد الدراسة لكل سنة من السنتين للقسمين البحري والهندسي على أن تشمل هذه المولاه ما يأتي :

(١) التدريب العسكري الأساسي الذي يتلقاه الطلبة العسكريون بالكلية البحرية .

(ب) المواد الفنية والعلمية والهندسية التي تؤهل الطالب لامتحان ضابط نان أعالي البحار ( بالنسبة إلى طلبة القسم البحري ) ومهندس بحري للسفن التجارية ( بالنسبة إلى طلبة القسم الهندسي ) .

(ج) المواد العسكرية والقومية والثقافية والقانونية التي تؤهل هؤلاء الطلبة أن يكونوا ضباط احتياط بحريين .

مادة ٦ - تحسب مدة الدراسة لطلبة البحرية التجارية بالكلية البحرية من مدة الخدمة الإلزامية المفروضة عليهم بشرط أن يستمر الطالب في دراسته إلى حين انتهائها بنجاح فإذا لم يتم دراسته حسبته له المدة التي قضاه في الكلية من مدة الخدمة الإلزامية .

للحصول على شهادة ضابط ثاني أعلى البحار أو مهندس بحري للسفن التجارية وفقا لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤٠ المشار إليه .

مادة ٩ - ينتخب من بين الحاصلين على شهادة ضابط ثان أعلى البحار أو شهادة مهندس بحري للسفن التجارية الضباط الذين يصلحون كضباط احتياط بحريين ويمتدح هؤلاء رتبة "ملازم بحري احتياط" وينظم وزير البحرية بقرار منه طريقة انتخابهم وكيفية معاملتهم واستعداداتهم والأعمال التي توكل إليهم .

مادة ١٠ - يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القانون من قوانين وقرارات سابقة .

مادة ١١ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ ربيع الأول سنة ١٣٧٩ (١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

مادة ٧ - يمنح الناجحون في نهاية الدراسة شهادة يطلق عليها اسم شهادة إتمام الدراسة النظرية للبحرية التجارية أو للهندسة البحرية التجارية وتتحول هذه الشهادة الحق في الالتحاق بالسفن التجارية كطلاب بحريين أو كطلاب مهندسين بحريين على حسب الأحوال .

وتتخفف مدة الخدمة البحرية المقررة للتقدم لامتحان ضابط ثاني لأعلى البحار بمقدار اثني عشر شهرا بالنسبة إلى بحري القسم البحري كما تتخفف مدة التمرين بالورث المقررة للتقدم لامتحان مهندس بحري بمقدار ستة وثلاثين شهرا بالنسبة إلى بحري القسم الهندسي .

ولا يجوز إلحاق أى طالب بالبحرية التجارية إلا إذا كان حاصلًا على الشهادة المذكورة أو فصل من القسم النهائي بالكلية البحرية وذلك طبقا للشروط والأوضاع التي يحددها وزير البحرية بقراراته .

مادة ٨ - تتولى مصلحة الموانئ والمتائر إتمام التدريب البحري اللازم للطلبة المذكورين بعد إتمام دراستهم بالكلية البحرية وذلك على السفن التجارية للجمهورية العربية المتحدة ، وتجري المصلحة بعد ذلك امتحانهم